

تطوير نظام معلومات محاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم
(دراسة تطبيقية)
إيمان السيد محمد عبد الله

المخلص :

تعد لنظم المعلومات المحاسبية أدوارا عديدة نذكر منها دعم عمليات التشغيل بالمنشآت، دعم عمليات صنع القرار الإداري، دعم الميزة التنافسية، إدخال الإنترنت ومفاهيم الاقتصاد الإلكتروني على مجال النشاط، دعم المستخدم النهائي، إقامة تحالفات مع إدارات نظم معلومات أخرى، تدريب العاملين في مجال نظم المعلومات، إعداد و تصميم نظم خاصة للمعلومات الاستراتيجية. كما تلعب المعلومات دورًا هامًا في تحقيق التكامل بين المتغيرات الخارجية وبين احتياجات وإمكانيات وقدرات الأجهزة الإدارية، وهناك عديد من الاتجاهات في الأجهزة الإدارية تبرز الحاجة إلى ضرورة وجود نظام للمعلومات من أهمها الاتجاه إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل، وظهور أساليب جديدة في اتخاذ القرارات، والاتجاه نحو اللامركزية في الإدارة، والتوظيف المؤقت للاستفادة من مهارات معينة ولأداء مهام محددة.

Abstract:

Accounting information systems prepare many roles, including supporting operations in the facilities, supporting administrative decision-making processes, supporting competitive advantage, introducing the Internet and electronic economics concepts on the field of activity, supporting the end user, establishing alliances with other information systems departments, training workers in the field of information systems Preparing and designing special

systems for strategic information. Information also plays an important role in achieving complementarity between external variables and the needs, capabilities and capabilities of administrative agencies, and there are many directions in the administrative bodies highlighting the need for an information system, the most important of which is the trend to increase specialization and division of labor, and the emergence of new methods in decision-making, and the trend towards Decentralization of administration, temporary employment to .take advantage of specific skills and to perform specific tasks

مقدمة البحث :-

بدأت الممارسات الرسمية لمجلس معايير المحاسبة المصرية نحو موضوع التقارير المالية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة و كانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية ، وتواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم العالمية والمحلية العديد من التغيرات والتحديات مما ادي إلى ظهور مفاهيم جديدة في إدارة تلك المنشآت التي تسعى إلى تحقيق هدف البقاء والاستمرار في عالم المنافسة، وذلك بتغير أساليبها التقليدية التي لا تتناسب مع ما تواجهه المنشآت من تحديات، وتبني مفاهيم إدارية حديثة تمكن المنشأة من التعامل مع التحديات التي تواجهها والتغلب عليها لتحقيق مستوى الأداء الأفضل.

مشكلة البحث :-

يمكن تحديد مشكلة البحث في عدة تساؤلات بحثية تدور جميعها حول كيفية تطوير نظام معلومات محاسبي للتغلب على المشاكل والمعوقات التي تواجه التقارير المالية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم حتى يمكن تحقيق التطوير:

- ١- ماهي العلاقة بين تطوير نظام معلومات محاسبية بالمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم وتحسين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية؟
- ٢- ما هو انعكاس تطوير نظام معلومات محاسبي بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على توفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات؟

هدف البحث :-

يسعى البحث إلى تطوير نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة وحاجة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمعلومات ولتخطيط مواردها وتحسين موثوقية التقارير المالية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على المعوقات والتحديات التي تحول دون تطوير نظام معلومات محاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٢- دراسة العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية والاعتبارات الخاصة لإتمام عملية التطوير.
- ٣- وضع آليات لإتمام عملية التطوير لنظام المعلومات المحاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية.

حدود البحث :-

يقتصر البحث علي تطوير المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم داخل البيئة المصرية.

أهمية البحث :-

تظهر أهمية البحث من خلال:

١- **الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية للبحث في انه يضيف اطارا علميا في مجال تطوير نظام معلومات محاسبي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بما يحقق موثوقية التقارير المالية لتلك المنشآت من خلال:

أ- حداثة موضوع البحث، في ظل المساعي و التوجيهات الدولية بشأن دراسة تطوير نظام معلومات محاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم _ وإصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولي لتطوير النظم المحاسبية.
ب- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت اليات تطوير نظام المعلومات المحاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر.

٢- **الأهمية العملية:** تنبع من أن توحيد جميع اوجه عمليات وانشطة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال نظام معلومات محاسبي يعمل على زيادة فعالية المعلومات من خلال دمج البيانات المالية وغير المالية مما ينتج نظام معلومات جيد يضيف قيمة للمنشأة من خلال تقديم معلومات تساعد في:

أ- تناول القضايا المختلفة لهيكله بيئة العمل المحاسبي الداخلي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
ب- تحديد الاعتبارات اللازمة لإتمام تطوير النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
ج- توضيح كيفية إمكانية تطوير نظام معلومات محاسبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وما هي القيمة المضافة المحققة في الواقع العملي بحيث يلائم المنشآت بما يخدم الاستثمار سوق المال في مصر و يزيد من موثوقية التقارير المالية لتلك المنشآت.

منهجية البحث :

اعتمدت الباحثة في صياغة هذا البحث على استخدام المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي:

١- **المنهج الاستقرائي:** هو منهج الصعود من الجزئيات إلى العموميات وذلك لإتباع الخطوات الرئيسية لهذا المنهج والمتمثلة في:
ملاحظة الظاهرة موضوع البحث والمتمثلة

- تزايد حالات الفشل بالإفلاس للعديد من المنشآت على مستوى المحلي.
- تكوين الإطار النظري للبحث ثم وضع الفروض.
- تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالبحث اللازمة وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة وعينة المجتمع المناسبة.
- اختبار فروض البحث استقرائياً، وتحليل البيانات، وتفسير النتائج للوصول إلى الحقائق والتعميمات العلمية التي تبين كيفية تطوير نظام معلومات محاسبي لتحسين التقارير المالية بالبيئة المصرية.

٣- **المنهج الاستنباطي (الاستدلالي):** هو منهج الهبوط من العموميات إلى الجزئيات حيث اجراء دراسة ميدانية تقوم على استقصاء آراء الفئات المستهدفة من البحث في مصر مثل (الأكاديميين وأصحاب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) باستخدام الاساليب الاحصائية لاختبار الفروض وتقييم النتائج، لتوضيح امكانية التطبيق العملي وتحقيق فروض البحث وقياس الاثر على تنظيم بيئة العمل الداخلي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وأثره على تطوير نظام المعلومات المحاسبي بتلك المنشآت.

تقسيمات البحث :-

المبحث الأول :- الدراسات السابقة .

المبحث الثاني :- تطوير نظام معلومات محاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

المبحث الأول

الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة الأبحاث والمناقشات حول موضوع تطوير نظم المعلومات المحاسبية إلا إنه لا يمكن القول بأنه أصبح موضع إتفاق بين الباحثين وفي اتجاه آخر أهتمت الدراسات الحديثة بنظم المعلومات المحاسبية كأحد أسباب تحسين موثوقية التقارير المالية ، ومنذ ذلك الحين بدأ الكتاب والباحثين في جميع أنحاء العالم في دراسة وبحث اهمية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية ، وانطلاقا مما سبق تناولت الباحثة دراسة وتحليل بعض الكتابات السابقة في مجال البحث بالعرض والتحليل علي النحو الآتي:

١- دراسة (Georgrantopoulos et al (2018)^(١) :

عنوان الدراسة

"التطورات والتوجهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية".

هدف الدراسة

التعرف على أهم التطورات والتوجهات الحديثة في نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بالشركات. وتختبر الدراسة العلاقة بين المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المتكاملة وذلك من خلال اختبار المؤلفات الحالية حول نظم المعلومات المحاسبية وتحاول الدراسة تقديم توضيحا لنتائج الدراسة وتوضيح مناطق البحث المطلوبة.

نتائج الدراسة

أن هناك علاقة وثيقة وذات دلالة إحصائية بين المحاسبة الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية. فنظم المعلومات المحاسبية هي الأداة التي من خلالها تستطيع المحاسبة الإدارية تحقيق مهامها المختلفة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين نظم المعلومات المحاسبية وأداء المنشأة.

٢- دراسة (2018) Mohamed^(٢):

عنوان الدراسة

"استكشاف دور نظم المعلومات المحاسبية في مثلث فشل المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

هدف الدراسة

التعرف على وضع استخدام وتطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في آسيا. حيث تختبر الدراسة سبب فشل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحاول التعرف على ما إذا كانت نظم المعلومات المحاسبية لها دور في فشل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أم لا. وتستخدم الدراسة بيانات عينة ضخمة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في الدولة الأسيوية.

نتائج الدراسة

- أن الاستخدام الفعال لنظم المعلومات المحاسبية يدعم الوعي المالي والتنظيمية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتبين نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية من الممكن أن يكون لها دور فعال وبالغ الأهمية في خفض حالات فشل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إذا تم تنفيذ واستخدام نظم المعلومات المحاسبية بصورة فعالة فسوف يدعم ذلك الوعي المالي لدى إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويحقق مستوى مرتفع من الرضاقة التنظيمية بالمنشأة مما يساعدها على الوصول إلى أعلى مستويات الأداء وتحقيق النجاح المرغوب والخروج من دائرة الفشل.

٣- دراسة عبدالرحمن (٢٠١٦)^(٣)

عنوان الدراسة

تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشأة التجارية الصغيرة والمتوسطة في اطار بطاقة الأداء المتوازن

هدف الدراسة

تصميم نظام معلومات محاسبي يلائم طبيعة وحاجة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمعلومات لتخطيط مواردها لضمان استدامتها , نظام يعمل على توفير كافة الاستعلامات المطلوبة بشقيها المالي وغير المالي لتحقيق نظام المعلومات المحاسبي مع نظام المعلومات الكلى للشركة , وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الوضع الراهن للنظم المحاسبية التي تعمل بها تلك المنشآت من خلال القيام بمسح لهذه المنشآت وتوزيع استبانة عليها للتعرف على اوجه قصور النظم المحاسبية التقليدية ومدى حاجة تلك المنشآت للمؤشرات غير المالية .

نتائج الدراسة

- أقرحت الدراسة بناء نظام محاسبي في اطار قاعدة البيانات العلاقية (relational database) لتطبيق مفهوم بطاقة الأداء المتوازن.

٤- دراسة (Mohammad Mazibar Rahman & Others (2015)^(٤):

عنوان الدراسة

"المعوقات وتنفيذ نظم البرمجيات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) دراسة حالة من منظور جنوب آسيا".

هدف الدراسة

- اختبار مدى تأثير المعوقات على ممارسات نظم البرمجيات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بنجلادش.

- استكشاف المعوقات التي تقف أمام تنفيذ نظام البرمجيات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بنجلادش، وقد استخدمت الدراسة قوائم الاستبيان لتجميع البيانات اللازمة للدراسة من الباحثين حيث تكونت عينة الدراسة من ٣٠٠ منشأة صغيرة ومتوسطة تم اختيارها باستخدام طريقة اختيار العينة العشوائية.

نتائج الدراسة

- أن التطبيق الصحي والاستخدام الصحيح لنظام البرمجيات المحاسبية يضمن المسؤولية القوية والمسائلة المرتفعة لمنشآت الأعمال ويساعد ملاحظ المنشآت وصناع السياسة بالمنشأة على التعرف بصورة أفضل على مستوى أداء منشآتهم والتعرف على مناطق التحسين المحتملة.

المبحث الثاني

تطوير نظام معلومات محاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

أولاً: طبيعة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

لاشك أن قضية المنشآت الصغيرة ومجالات تنميتها على المستوى القومي تعد من أهم القضايا التي تتطلب تعبئة الجهد والفكر المحاسبي النظري والعملي من أجل الوصول إلى أنسب الطرق الفعالة للنهوض بهذه المنشآت حتي يمكن حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه التحديد في مصر، ونظراً لما تتميز به المشروعات الصغيرة من خصائص تجعلها أكثر فاعلية في استيعاب فوائد العمل نظراً لأتاحتها فرص عمل حقيقية وسريعة في أنشطة عديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى التغلب نسبياً على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية و تختلف الآراء حول تعريف المشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف المعايير ويمكن تصنيفها جميعها ضمن فئتين:

أولاً: المعايير الكمية:

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي معيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.

ثانياً: المعايير الوصفية (الوظيفية):

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن الكبيرة من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجاته لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.

، وان كانت أغلب التعريفات المستخدمة محلياً وعالمياً تعتمد بشكل اساسي على معيار عدد العمال وحجم رأس المال وفي هذا الجزء، سوف يتم استعراض التعريفات التي تستخدمها الهيئات والمؤسسات المختلفة على المستوي الدولي والمستوي المحلي كخطوة مبدئية ضرورية تساهم في وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة في مصر.

رابعاً التحديات التي تواجه تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

تكمن التحديات التي تواجه تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المرتبطة بالاعتراف والقياس والافصاح المحاسبي بالتقارير والقوائم المالية وذلك لان تلك المنشآت تقوم باستخدام أو الاعتماد على المعايير المحاسبية بشكلها الكامل أو معايير المحاسبة المصرية لهذه المنشآت ، هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم اهمها صعوبة الحصول

على تمويل, ضعف أو قلة رأس المال حيث يمثل احدى العقبات التي تعترض نمو تلك المنشآت في الكثير من البلدان النامية حيث تطبق البنوك التجارية سياسات متشددة عند تمويلها لتلك المنشآت.

ومن خلال ذلك تعرض الباحثة في هذا الجزء من البحث التحديات التي تتعلق بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك على النحو التالي:

- ١- التحديات المتعلقة بالاطار النظري في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٢- التحديات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٣- التحديات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٤- التحديات المتعلقة بمشكلات التحاسب الضريبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

١- التحديات المتعلقة بالاطار النظري في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

يتضمن الإطار النظري للتقارير المالية مجموعة من مقومات تشمل (الأهداف, الخصائص النوعية, القياس, عرض القوائم المالية) ° إن غياب الإطار النظري للمحاسبة أو اختلاله في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم سيؤدي إلى بعض الآثار السلبية و هي القصور في طرق.

ويشير البيان SFAC5 القياس والافصاح في القوائم المالية من خلال اعداد وعرض القوائم والتقارير المالية لأنها تعد الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية المفيدة إلى المستخدمين وتشمل المجموعة الكاملة من القوائم ما يلي:

- الموقف المالي نهاية السنة:

إن اغلب بنود الاطار النظري للمحاسبة غائبة في نظام المعلومات المحاسبي العامل في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بسبب اقتصار التقارير المالية المفصح منها من قبل هذا النوع من المؤسسات على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل , والملاحظات التفسيرية واستبعادها لقائمة التدفقات النقدية وعدم توائم اهداف المعايير الدولية للتقارير المالية وفقاً للأهداف العامة المنصوص عليها بالاطار النظري للمحاسبة ويرجع ذلك إلى⁽¹⁾ عدم توافر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قوائم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تطور وتغير اهداف المنشأة بما يستدعي تغيير السياسات والاجراءات المطبقة فيها بالشكل الذى يؤدي إلى حدوث تطور أو تغير مماثل في احتياجات متخذي القرارات.

حيث انها تعد من المكونات الاساسية لتلك الاطار فهى تربط بين هدف الابلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية اخرى كما انها تعد السمات والمزايا التي يجب ان تتمتع بها المعلومات المحاسبية.

٢- التحديات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

الإفصاح المحاسبي هو عرض المعلومات سواء كانت كمية أو نوعية من قبل المنشأة من خلال وسائل رسمية وغير رسمية حيث ينقسم الإفصاح إلى نوعين: الأول هو الإفصاح الاختياري وهو ما تقوم به بعض المنشآت لتوفير المعلومات بالأساليب الأخرى مثل النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة أو القابلة للامتداد. أما النوع الثاني فهو الإفصاح الإلزامي الذى يتمثل في الإفصاح الملزم من قبل التشريعات المحلية مثل قانون الشركات والمعايير المحاسبية المعمول بها في الأقاليم.

يتأثر الإفصاح بأربع عوامل رئيسية وهي:

- البيئة التي تعمل بها المنشأة (البيئة المحيطة).
- مراحل التطور والنمو الاقتصادي للدولة.
- مدى كفاءة سوق رأس المال (التنافسية فيما بين الموارد الأقل تكلفة).
- مؤشرات غير مالية (كالاتحادات, حاجة المنشأة لقدر اكبر من الشفافية).

أوضحت دراسة (زهري ٢٠١٣)^(٧) ان المستوى الإفصاح المحاسبي سوف يتأثر بالزيادة والنقص طبقاً للعوامل المشار إليها سابقاً وتشير تلك الدراسة إلى ان المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المتواجدة في الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تقدماً واسواق المال الأكثر كفاءة تميل إلى تحقيق اكبر قدر من الإفصاح والشفافية مقارنة بالمنشآت المماثلة في الدول الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية وذات الاسواق المالية الأكثر نفعاً.

وعليه تري الباحثة ان هناك قصور في الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر ويرجع ذلك إلى انه رغم اصدار اخر تعديلات لمعايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠٠٦ بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ وينص على انه سيتم النظر في الاطار المحاسبي الخاص بأعداد وعرض القوائم المالية ومراجعتة من فترة لأخرى من قبل لجنة معايير المحاسبة لمواكبة المستجدات وبرغم ذلك لم يتم عمل اطار أو معيار محاسبي يحكم عملية الإفصاح المحاسبي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٣- التحديات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

اختلف الباحثين حول ضرورة أعفاء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من بعض الإفصاحات وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك لان اختلاف الممارسات المحاسبية لتلك المنشآت ادى

إلى وجود جدل ومن خلال ذلك ظهر مفهوم التقارير التفاضلية Differential Reporting انخفاض درجة دقة المعلومات التي يوفرها النظام مما يؤثر سلبياً على عملية اتخاذ القرار وهو يسمح لبعض المنشآت التي ينطبق عليها شروط معينة بالتخلي عن بعض المتطلبات المتعلقة بالمعايير المحاسبية عند اعداد قوائمها وتقاريرها المالية^(٨).

الى ان استخدام المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من قبل الشركات الخاصة في حوالى ٩٦ دولة من المتوقع ان يساهم في زيادة عدد الدول التي تتبنى المعايير الدولية للتقارير المالية على نطاق عالمي في المستقبل القريب ومن ثم سوف يكون هناك اثار ايجابية على القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالقوائم والتقارير المالية^(٩).

ان المنظمات المهنية والدولية تواجهه مجموعة من التحديات التي تتعلق بالتقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم واهم هذه التحديات هي^(١٠):

عدم تماثل البيانات الواردة في التقارير والقوائم المالية لتلك المنشآت ويرجع ذلك لاختلاف الممارسات المحاسبية وذلك لان كل دولة تقوم باستخدام معايير تختلف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات وبالتالي عدم قابليتها^(١١) ان نتيجة التراكم الكبير في السياسات المحاسبية على مدى تطور الفكر المحاسبي من ناحية التطبيق العملي نتج عنها اختلاف في تطبيق تلك السياسات أو الممارسات المحاسبية من منشأة إلى أخرى وحتى داخل المنشأة نفسها وذلك على اعتبار ان فائدة المعلومات تكمن في قابليتها للمقارنة الامر الذي يتطلب الثبات في السياسات المحاسبية المطبقة إلا ان ذلك يعد مستحيلاً لعدم ثبات الظروف المحيطة بالمنشأة وذلك لان عدم الثبات في السياسات سوف يؤدي إلى عدم الاتساق في اعداد التقارير والقوائم

المالية مما يجعل هناك عدم تماثل في البيانات المحاسبية تعرض المنشأة إلى بعض المخاطر الناتجة عن نقص أو قصور في المعلومات التي تقدم لمتخذي القرارات.

٤- التحديات المتعلقة بمشكلات التحاسب الضريبي في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

إن اختلاف الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من دولة لأخرى يتبعه اختلاف في الانظمة الضريبية و نظم الاعفاءات. وتواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم العديد من المشكلات وهى عدم تحقيق العدالة الكاملة بسبب وجود منشآت تهرب ضريبيا في كل طبقة من طبقات المجتمع وهؤلاء لا يمكن ان تنظمهم القواعد التي يعمل بها عامة الممولين الذين تصرفوا في نطاق القانون و امكن تلاشى تهربهم مما ادى إلى صعوبة في كيفية حساب الضريبة المستحقة على هذه المنشآت فغياب الاطر المحاسبية لتلك المنشآت يزيد من مشكلة تحديد القيمة

ان مشكلات التحاسب الضريبي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ترتبط بالنظام الضريبي بأضلاعه الثلاثة (المجتمع الضريبي - التشريع الضريبي - الادارة الضريبية) وتتمثل هذه المشكلات في:

عدم امساك دفاتر منتظم

مما سبق ترى الباحثة أن هناك العديد من التحديات التي وردت في الدراسات والأبحاث السابقة الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية ، وقد اقترحت بعض تطوير تلك النظم إلا أن غالبية هذه الدراسات لا تشمل على جميع المتغيرات المستخدمة للتطوير وهو ما حاولت الباحثة الوصول .

خلاصة البحث والنتائج

إستهدف هذا البحث الوصول إلى تطوير نظام معلومات محاسبي بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وذلك من خلال عرض للدراسات السابقة المرتبطة بإقتراح التطوير وهذا ما حاولت الباحثة الوصول اليه ، وقد خلصت الباحثة من هذا البحث بالنتائج التالية :-

- ١- لا يوجد مفهوم موحد او معايير محددة متعارف عليها بشأن تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وهناك اختلافات فى التشريعات المتعلقة بهذه المنشآت فى البيئة المصرية
 - ٢- ان المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تمثل نسبة ٩٩% من حجم الاعمال للمنشآت فى العالم اى انه قطاع هام اقتصادياً لا يستهان وبالتالي يجب على الجهات المعنية فى البيئة المصرية الاهتمام بهذا القطاع للنهوض بالاقتصاد المصرى .
 - ٣- هناك مشكلات عدة تتعلق بالممارسات المحاسبية فى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فى البيئة المصرية .
 - ٤- تحديد التحديات المؤثرة فى تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تمثلت فيما يلى :
- التحديات المتعلقة بالاطار النظري فى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:
 - التحديات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي فى القوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 - التحديات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات بالقوائم والتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 - التحديات المتعلقة بمشكلات التحاسب الضريبي فى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المراجع:

(1)Georgantopoulos, Andreas G., Poutos. Evangelos I., and Eriotis, Nikolaos. (2018). "Recent

Developments and Trends in Accounting Information Systems." **Journal of Accounting, Business and Finance Research**, Vol. 3, no. 1.

(2) Mohammad, Ahmed Ali. (2018). "An exploration of accounting information system's role in SMEs failure triangular." **International Journal of Agile Systems and Management**, Vol. 11, No. 2.

(٣) عبدالرحمن موسى علي، (٢٠١٦) تصميم نظام معلومات محاسبي لتخطيط موارد المنشأة التجارية الصغيرة والمتوسطة في اطار بطاقة الأداء المتوازن، **مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**، الولايات المتحدة الامريكية، المجلد السابع، العدد ٢١.

(4)Mohammad Mazibar Rahman, Md. Main Uddin Ahammed, Md. Abdu Rouf, and Mohammad Main Uddin (2015) **Obstacles and implementation of accounting software system in Small Medium Enterprises (SMEs): Case of South Asian perspective**, Accounting Technology & Information Systems e Journal,.

٥ محمد أحمد إبراهيم خليل، ٢٠٠٥ "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة فرع بنها جامعة الزقازيق، ص٧٤٣.

(٦) ظاهر القش، هيثم العبادي، (٢٠١٠)، اثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثاني.

(٧) زهري، علاء فتحي، **اطار مقترح للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر - دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٣. سبق ذكره

(8) HKSA, (2002), "Consultation Paper-Proposed Framework for Differential Reporting Hong Kong Society of Accounting", Aug, p. 4 .

(9)Coopers, P. W., (2010), "IFRS for SMEs: IFRS for SMEs and Medium-Sized Entities How does this affect US companies?", Price Waterhouse Cooper, LLP, pp: 1-2

(10) Beurne, M., and C. Roberto, (2010), "Divergences between the BR GAAP and US GAAP", Full Lengths Research Paper, **Journal of Accounting and Taxation**, Vol.2, Aug, p. 31.

(١١) أحمد نور, (٢٠٠٤), المحاسبة المالية القياس والافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرفية, الدار الجامعية, الاسكندرية.